

أجندة لسياسات إقتصادية ومالية جديدة

- نحن – فى مصر- نمّر بعملية تحوّل شبيهة بالمراحل الكبرى التى غيرت مجريات التاريخ الإنسانى التى يعاد فيها تشكيل فكر المجتمع والدولة وينبثق عنها نظام سياسى واجتماعى واقتصادى جديد، ويشترط لتحقيقه إستشراف رؤية ملهمة للمستقبل وقيادات قادرة على ادرارة المسار الثورى وذلك فى ظل سيادة للقانون واستقرار للامن وانعدام النزعة الطائفية.
- ومصر الجديدة هى فى قوتها الناعمة المرتكزة على أصولها البشرية وعقول أبنائها فى الداخل والخارج فى عصر يُبنى فيه كل تقدم على العلم والتكنولوجيا، ومصر لاتنقصها الموارد إلا ان الإشكالية الحقيقية تكمن فى "إدارة" هذه الموارد ، التى أعطيت فى الماضى للجهلاء وضيقى الأفق وللاتنهازيين واللصوص لا لأبناء مصر المسلحين بالمعرفة والذين لديهم المهارات والقدرات على التعامل مع معطيات التقدم .
- واقامة نظام إقتصادى جديد يتطلب عدم محاولة العودة للوراء – أى التخلّى تماماً عن النهج الإقتصادى السابق الذى أحدث مستويات عالية من البطالة والفقر وأوجد ظروفأ إستغلالية فى أماكن العمل وإتساعاً فى الفجوة بين الدخول والثروات وتوتراً بين الطبقات الاجتماعية وعجزاً متزايداً فى الميزان التجارى وفى موازنة الدولة وتراكماً فى الدين العام وسيطرة لاحتكارات عالمية نتيجة استحواذات وإندماجات دون رابط أو ضابط ونزيف مستمر للثروة المصرية الى الخارج؛ كل ذلك تحت رعاية تحالف شيطانى بين قوى الحكم والأعمال خلق إقتصاد شبح ريعى وثروة ورقية غير معتمدة على أصول مادية ورواج إصطناعى كاذب ومعدلات للإستهلاك أعلى من الزيادة فى الإنتاج ، وكما صار الكذب والتضليل نظاماً للدعاية للمنجزات الإقتصادية للنظام.
- والمثير للدهشة هذا الإصرار من قبل حكومات ما بعد 25 يناير على إعادة الأمور الإقتصادية على ما كانت عليه قبل الثورة فى تجاهل تام لحقيقة السياسات السابقة وتأثيرها المدمر على الإقتصاد والمجتمع وللمطالب الإقتصادية لجماهير الشعب المصرى التى هبت لتأييد الشباب فى ثورتهم.

● إن مسار التنمية فى مصر الثورة يجب أن يتحدد من خلال مدخل للنمو مع العدل الاجتماعى يركز على التشغيل ومكافحة البطالة وتصحيح تشوهات إقتصاد السوق وإشباع الحاجات الأساسية للمواطن وجودة الخدمات المقدمة اليه مع عدم خضوع التعليم والصحة والثقافة لقوى السوق وحدها وتطوير الزراعة والمناطق الريفية وصعيد مصر، وكما أن الأعماق الاستراتيجية لمصر لم تعد جغرافيا الارض فقط ولكن فى الهواء والمياه والبحار والمحيط الالكترونى والإفتراضى وشبكات الاتصال المفتوحه ، ومصر التى تخلصت من نهب الديكتاتورية تحررت فى نفس الوقت من كل ما يمثل خضوعها للمصالح الاجنبية واستنزاف مواردها وثرواتها مما يستوجب وضع أسس بناء القوة الذاتية وبلورة سياسات وعلاقات جديدة مع المحيط الإقتصادى العالمى بما يخدم المصالح المصرية.

● إن أجندة إقتصادية جديدة يجب أن تبنى على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تحقق توازنات جديدة (1) توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعى و(2) توازن بين رأس المال والقوى العاملة و(3) توازن بين الاستهلاك والانتاج و(4) وتوازن بين الاستثمار الاجنبى والوطنى و(5) توازن بين المنشآت الكبيرة والصغيرة و(6) توازن بين الواردات والصادرات و(7) توازن بين الريف والحضر وبين شمال مصر وصعيدها ويتطلب تحقيق تلك التوازنات سياسات إقتصادية ومالية جديدة على أربعة محاور أساسية وهى:-

أولاً : التشغيل ومكافحة البطالة والفقير

(1) النظام الإقتصادى للثورة يجب أن يعمل للجميع ، وتوفير فرص العمل والدخل لكل مواطن فى سن العمل هو معيار الاداء الإقتصادى الجيد وحق من حقوق الانسان ، إذن يجب أن نفعل إستراتيجية وبرامج مفصلة للتشغيل الكامل دون أن يودى ذلك الى إرتفاع للاسعار، والآلية الرئيسية لحل معضلة القضاء التام على البطالة دون حدوث تضخم هى فى توفير طلب مرن على العمل بالحد الأدنى للاجور لايعتمد على آليات السوق وأوضاع منشئات الأعمال وكما أنه يجب أن يكون مرناً أيضاً بالنسبة لنوعية عديدة من المهن من جانب وفى مناطق جغرافية متعددة من جانب

آخر، ولا توجد غير الحكومة لأداء تلك المهمة ، ويتحدد الحد الأدنى للأجر من خلال تلك البرامج التى تضعها الحكومات أثناء الأزمات الاقتصادية والظروف الصعبة للموازنة العامة [مثال على ذلك برامج التشغيل فى الولايات المتحدة – المستلهمة من أفكار الاقتصادى كينز- والتي طبقتها إدارة الرئيس روزفلت إعتباراً من عام 1933 فى ظل أزمة الكساد الأعظم] ، وحيث أن التشغيل فى البرامج القومية للقضاء على البطالة يتم بالحد الأدنى للأجر فإنه لا يوضع بالتالى أية ضغوط لرفع الأجور فى المنشآت الانتاجية والخدمية ولا يترتب عنه أية آثار تضخمية ، ويعتبر هذا النوع من التشغيل فى برامج الانفاق العام أفضل فى موازنات الأزمات من تأمين البطالة والذى يمكن إقراره أثناء فترات الرواج ، وكما أن التجارب الاقتصادية العالمية فى هذا الشأن تظهر أنه كلما زاد التحسن فى الأوضاع الاقتصادية بعد ذلك وارتفعت نسب التشغيل فى قطاعات الأعمال المختلفة كلما تراجعت أعداد الذين يستفيدون من البرامج الحكومية للتشغيل مما يتيح توجيه موارد إضافية فى الموازنه العامة لتقوية شبكات الضمان الاجتماعى ولبرامج تدريب الشباب ولتطوير نظام التأمينات الاجتماعية ليشمل الفلاحة الموسمية والعاملين بالمنازل وعمال التراحيل ، وفى الحالة المصرية فإن التشغيل العاجل يجب أن يوجه للشباب العاطل فى العشوائيات والمناطق الريفية الفقيرة وصعيد مصر من خلال مشروعات للخدمة المدنية ولإصلاح الطرق ولتنظيف الترع والمصارف ولأعمال اليدوية البسيطة فى مجال الصيانة والنظافة وتحسين البيئة وفى قطاع المواصلات العامة ، وكما أن المرونة فى السياسة الاقتصادية أثناء الازمات تتطلب تخفيض نسب الإشتراك التأمينى وخاصة بالنسبة لحصة العاملين للتيسير على العاملين والمنشآت دون الحاجة الى رفع الاجور أثناء الازمة الاقتصادية.

(2) ومكافحة البطالة والفقير – على المدى المتوسط والطويل- تقتضى إصلاح الاسواق الريفية وإحداث نهضة حقيقية فى ريف وصعيد مصر – حيث يقطن قرابة نصف السكان- من خلال إرساء دعائم قطاع قوى للتصنيع الزراعى ورفع الانتاجية الزراعية بقدرات مميزة للارشاد الزراعى وتحديث التعاونيات الزراعية ومن خلال استراتيجية للتركيب المحصولى الامثل تتوافق مع امكانيات الري والمقننات المائية

المتاحة] نحن نصدر حالياً برسيم من توشكى أى اننا نصدر كمية هائلة من المياه فى ظل العجز المائى؟!]

(3) والاحتجاجات العمالية والمطالب الفئوية المتكررة منذ سنوات لهى دليل على فشل نمط الادارة فى مصر فى القطاعات العامة والخاصة والاستثمارية نتيجة ضعف إدارة القوى البشرية والفجوة الشاسعة فى الأجور داخل المؤسسة الواحدة وغياب آليات الحوار بين الادارة والعاملين ؛ و العمل ليس هو الدخل فقط ولكنه أيضاً الكرامة الانسانية والمكانة فى المجتمع لكل من يعمل بصرف النظر عن نوعية وطبيعة العمل، وسوق العمل فى مصر – رغم القوانين المنظمة له – لم ينجح فى حماية الغالبية العظمى من الفئات العاملة ، ونحن بحاجة الى قانون جديد للعمل يحدد حقوق وواجبات كل طرف وينظم التفاوض الجماعى على الأجور من خلال النقابات العمالية ويقنن حق الاضراب عن العمل والجهة القضائية المحايدة المنوط بها الفصل فى المنازعات ويضمن أيضاً المشاركة الفعلية للعاملين فى القرارات الادارية – مثل قوانين المانيا واليابان – بهدف إعادة الثقة المفقودة بين الادارة والقاعدة العاملة وزيادة الانتاجية التى بدورها ستؤدى الى ارتفاع لأجور العاملين وتراكم رأسمالي لدى المساهمين او الملاك بما يحقق المصالحة والتوازن بينهما ؛ وكما اننا بحاجة من اجل الاستقرار المهنى والمعيشى للمهنيين الى قانون جديد للنقابات المهنية يحافظ على استقلاليتها ويؤدى الى تنمية مواردها الذاتية لخدمة أعضائها ويؤكد على فصل العمل النقابى عن العمل السياسى [حقبة ما قبل الثورة شاهدت خلطاً مستمراً بين العمل السياسى والنقابى].

ثانياً : الإصلاح المالى

(1) السياسات المالية للحكومة يجب أن تتوجه نحو زيادة موارد الدولة لتلبية إحتياجات المواطنين فى الصحة والتعليم والثقافة ولتأمين ذوى الدخل المحدودة ولرعاية الطفولة والشيخوخة وذوى الإحتياجات الخاصة وبل لتحقيق فائض فى الموازنة العامة لتمويل برامج الانفاق الاستثمارى العام وأيضاً لتلبية خدمة الدين المحلى الذى يؤدى تفاقمه الى طبع نقود وارتفاع فى الاسعار وخدمة الدين الخارجى والذى يؤدى إرتفاعه الى مزيد من الاستدانه الخارجيه بتكلفة عالية [مثال : اليونان وايطاليا حالياً] نتيجتها فى النهاية تدهور سعر الصرف، وتعظيم الموارد مطلوب

لدعم الغذاء والذي لن تتمكن أية حكومة من تخفيضه قبل الارتقاء بمستوى معيشة غالبية الشعب المصرى أى عندما لاتمثل فاتورة الغذاء اكثر من 15% الى 20% من متوسط دخل الاسرة المصرية.

(2) والضرائب هي المورد الأساسى للموازنة العامة مما يتطلب إستبعاد كل أنواع التنازلات الضريبية التى تقدمها الدولة لذوى الوفرة وتطبيق أهم أدوات العدالة فعالية وهى الضريبة التصاعدية على الدخل ، والولايات المتحدة – على سبيل المثال- تمتعت بأعلى معدلات للنمو وللتشغيل وبفائض فى الموازنة العامة عندما وصلت الضريبة التصاعدية على الدخل الى أعلى مستوياتها، والضريبة التصاعدية هى المعالج الرئيسى للفجوة بين الدخل ولتحقيق تماسك النسيج الاجتماعى داخل الوطن وكما أن تطبيق ضريبة الثروة وتدرج سلم ضريبة المبيعات حسب نوعية المنتجات والخدمات وطبيعة المستهلكين لها سيؤديان الى زيادة ملموسة فى الموارد، علاوة على أن الاتفاقات ضمن إطار منظمة التجارة الدولية تسمح بتعديل بنود التعريف الجمركية أثناء الازمات الاقتصادية لحماية الانتاج الوطنى ، ويمكن خلال فترة الأزمة أيضاً تخفيض أو إلغاء ضريبة الارباح على الشركات (والتي تمثل أثناء الركود نسبة ضئيلة من الحصيلة) حيث أنها تحمل فى النهاية على المستهلك بما يحافظ – أثناء ظروف الأزمة- على مستويات التشغيل والأجور واستقرار الاسعار ويعيد الانتعاش للأسواق ويشجع المنشآت على الاستمرار فى العمل بطاقات عالية، ومواجهة التهرب الضريبى ضرورة لتنمية موارد الدولة ، ويمكن فى هذا الصدد إتباع نظام مطبق فى الهند يقوم البائع بمقتضاه بتسجيل الرقم القومى " للمشتري" على كل فاتوره شراء تزيد عن مبلغ معّين تحدده الدولة (1000 جم مثلاً) ، وتضاف هذه المشتريات على القائمة السنوية للمشتري من خلال الشبكة الالكترونية للمنظومة الضريبية بحيث يتم مضاهتها بالاقرار السنوى للمشتري والتحقق من مصدر إنفاقه مقارنة بدخله المعلن وكما أن مثل هذا النظام سيساهم فى محاربة الفساد.

(3) ومطلوب تدخل حكومى فى مجال حركة الاموال الساخنة – والتي تختلف تماماً عن حركة تدفقات الاستثمار الخارجى المباشر – حيث يأتى الخطر على الاقتصاد وسعر الصرف من تحركها الكثيف والسريع فى آن واحد مما يؤدى الى هشاشة الاسواق الماليه وتذبذب الاسعار فيها بغض النظر عن عوامل الانتاج ، ويأتى

التدخل الحكومى بوضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلة والخارجة- باستثناء أرباح الاستثمار الخارجى المباشر- ومن بين تلك الضوابط فرض ضريبة على التعاملات قصيرة الأجل فى البورصة مما يشجع على شراء الاسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدى الى استقرار البورصة حول أسعار للاسهم تعبر عن المراكز والأوضاع الحقيقية للشركات وتقلل بشكل جذرى الشراء والبيع بهدف المضاربة وتحد من نزيف خروج الاموال من مصر وتدهور الاحتياطي النقدى لدى البنك المركزى لمساندة الجنية المصرى نتيجة خروج هذه الأموال بالعملة الاجنبية من خلال البورصة وحماية صغار المساهمين المصريين فى سوق المال من تأثير لعب المضاربين وصناديق التحوط العالمية على الاسعار بها [وهو ما حدث خلال العام الماضى].

(4) ولقد توافق تحرير المبادلات فى الاسواق – فى عهد النظام السابق- وإستيلاء المضاربين على البورصة المصرية مع تأسيس نظام مصرفى فى غاية الكرم لإقراض المستهلكين [الاقراض الاستهلاكي كبديل عن الاقراض التنموى لتحقيق ربح سريع ومضمون للبنوك علاوة بالطبع على إقراض المستهلك الاكبر وهو الحكومة على هيئة أذون خزانة مضمونة العائد] مما أضاف على الدين المحلى للدولة لدى القطاع المصرفى خاصية جديدة ممثلة فى الديون العائلية التى قُبِلَ فيها افراد الاسر رهن المستقبل نتيجة التيسيرات المستحدثة للاستدانة والنزعة الاستهلاكية من قبل النظام وإعلامه وكما تقلصت حصة عوائد العمل فى الثروة المصرية مما يعنى إنهيار دعائم قيمة العمل فالديون وليست المدخرات هى المصدر الرئيسى للتوسع فى النمو، وهكذا أصبحت الحكومة والشعب مثقلين بديون للقطاع البنكى، والخطورة تنجم عندما تفتح الدولة نشاطها المصرفى للبنوك العالمية الكبرى مما يعنى أن الدين المحلى للحكومة والشعب أو جزء منه يتحول الى دين للخارج ، وكما أن البلدان التى فتحت قطاعها المصرفى للبنوك العالمية الكبرى – مثل الارجنتين والمكسيك فى التسعينات – وجدت ان هذه البنوك تفضل إقراض الشركات الدولية الكبرى – من مدخرات محلية- على حساب توفير الائتمان المطلوب للشركات الوطنية متوسطة وصغيرة الحجم [وهذا حدث بالفعل جزئياً فى مصر] ، وتلك المخاطر تتطلب فى الفترة القادمة دعم كيان البنوك الوطنية وحمايته

والتأكيد على دوره التنموى مثل اليابان والمانيا ودول جنوب شرق آسيا فى نهضتها.

(5) كل ذلك يحتم الارتقاء بالقدرة الذاتية وعدم الاعتماد على المنح أو المساعدات الخارجية والتي ستكون شحيحة نتيجة أوضاع الاقتصاد العالمى وأزمة اليورو فى الاتحاد الأوروبى، ولا يعقل ان نصدق ان الاتحاد سيخصص 35 مليار يورو لمصر وتونس بينما هو غير قادر وغير مستعد لمساعدة الدول المتعثرة داخل منطقة اليورو نفسها ! وتجدر الاشارة بأن منظمة " كاونتر بلانس " الحقوقية قد حذرت مؤخراً من ذهاب قروض بنك الاستثمار الأوروبى الموجهة لمصر الى العديد من الاستثمارات غير المتصلة بالتنمية مشيرة أن نسبة كبيرة من المشروعات التى مؤلها البنك فى مصر على مدار عشر سنوات كانت فى مجالات تخدم الاقتصاد الأوروبى بينما إتجهت نسبة اخرى من التمويل الى نشاط صناديق الاستثمار فى مصر الذى يستهدف الاستثمار قصير الاجل ، وعليه فان مفاوضاتنا مع العالم الخارجى يجب أن تركز أولاً على مبادلة الديون الحالية أو جزء منها بمشروعات على الأرض المصرية ولقد سبق لنا بالفعل تنفيذ هذه الآلية ، وعلينا أن نعى ان هناك مصالح سياسية ومالية كبرى فى العالم والمنطقة تريد الانقضاض على الثورة المصرية من خلال تركيع مصر اقتصادياً وتحجيم الدور الذى يمكن ان تلعبه مصر فى حالة نجاح ثورتها.

ثالثاً : الإنتاج والإستثمار

(1) إستراتيجية الإنتاج والإستثمار تدفع بالتنمية الأقتصادية عندما تستخدم الدولة مزيجاً من سياسات الحماية والتجارة الحرة وتحقق التوازن بينهما حسب المتغيرات والأحتياجات والقدرات الوطنيه وتدرک أهمية المعرفه والتعليم ورأس المال البشرى وتشجع التنوع وديناميكية الأبتكار والتكنولوجيا , وكلها عوامل يصعب تفعيلها عن طريق قوى السوق وحدها , وتقوم فلسفة تأسيس القطاع العام فى إقتصاد السوق على إعتبرات عدة منها إحجام القطاع الخاص عن الدخول فى أنشطة حيوية للاقتصاد لكونها لا تحقق جدوى إقتصاديه فى المدى القصير أو لإقامه مشروعات بالمناطق الفقيرة والنائية بهدف تحقيق المساواه بين المواطنين أو فى حاله الأحتكارات الطبيعية مثل الغاز والكهرباء والسكك الحديدية ، أمّا بالنسبة للإستثمار

الأجنبي المباشر فقد أثبتت التجارب العالميه ان الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار تصل إلى أقصاها عندما تقوم الدوله بوضع ضوابط منظمه له (المكون المحلى / التوجه نحو التصدير / التأثير على البيئه/ نوعيه الصناعه)، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتى ويتبع النمو الأقتصادي للدوله وليس مسبباً له ، وهو قد يساهم فى التنميه فى حاله إدراجه كجزء من استراتيجيه للتنميه الأقتصادية وبحيث تُرسم السياسات بشكل لا يقضى فيها هذا الاستثمار على الشركات الوطنيه وللأستفاده منه فى الحصول على تكنولوجيا متقدمه ومهارات إداريه ، ولا يجوز السماح لنفوذ الأحتكارات العالميه بالتغلغل فى السوق المصريه ويلزم الأمر وضع قيود على حركات الإندماج والإستحواذ لحمايه المنافسه العادله ، حيث أدت سياسات العهد البائد إلى سيطرة عدد محدود من الشركات العالميه على بعض قطاعات السوق الأستهلاكيه فى مصر مما يصعب معها ضبط الأسعار لفئات عريضه من المستهلكين متوسطى ومحدودى الدخل .

(2) ولا يمكن أن نستمر فى الأستهلاك بأكثر مما ننتج ، والعامل الرئيسى لموقع أية دوله بين الأمم فى الأقتصاد العالمى هو تراكم الموارد الماديه والمعرفيه والبشريه التى تودى إلى زياده الأنتاجيه ، والنمو الأقتصادي فى مصر فى العشر سنوات الماضيه لم يقابله نمو فى الأنتاجيه الكليه ، وزياده نسب النمو- (التى تغنى بها النظام السابق)- دون زياده فى معدل الأنتاجيه تعنى بالضروره مشكلات إقتصاديّه لأنها تقوم على حشد الموارد ولكن دون كفاءه فى إستخدام تلك الموارد، فالإنتاجيه هى المحدد الأول لمستويات المعيشه والدخل والبطالة .

(3) ولقد صدر منذ سنوات قانون لتشجيع المشروعات الصغيره بما لها من أثر على التشغيل ومحاربة الفقر الآ ان المشكله تكمن فى تطوير الأقرض متناهى الصغر بأفكار مبتكرة تضمن للمؤسسات المقرضه تحقيق الربحيه وبالتالي الإستدامه ، ومن البديهي الآ يتلائم هذا النوع من الأقرض مع البنوك الكبيره ، ومن هنا تأتى أهميه تعديل تشريعى يسمح بإنشاء مؤسسات لهذا الغرض يتاح لها تلقي الأموال وإقراضها تحت إشراف جهة رقابيه (التجارب فى أسيا وأمريكا اللاتينيه فى هذا الصدد) حيث ان المسموح به حالياً هو فقط الأقرض عن طريق الجمعيات الأهليه التى تدير برامجاً للأقرض الصغير ، وكذلك تطوير لدور الصندوق الأجماعى

للتنمية ليصبح الجهد الرقابي والمنسقه والداعمه لمؤسسات التمويل الصغير فى مصر.

(4) ويؤدى الفساد الى القضاء على المنافسة فى السوق وبالتالي الأضرار بالمشروعات الصغيرة والإقلال من الحافز للإستثمار الصغير والمتوسط بما يعنى فرص عمل أقل، والفساد يقوض الثقة فى الحكومه ويدفع بالتالى إلى التهرب من دفع الضرائب وإنكماش القاعدة الضريبية المصدر الأساسى للأئفاق العام على التعليم والصحة والخدمه العامه ، ونحن مطالبون بوضع أجندة جادة لمحاربه الفساد تتضمن قانونا للأفصاح ونشر المعلومات وتعارض المصالح بالنسبة للإدارة العليا فى الحكومه والمؤسسات العامه والبنوك وأجهزة الأعلام والشركات المساهمه .

(5) وعلينا ان نطلق برنامجاً للقضاء على الفاقد فى الأقتصاد المصرى ، الفاقد فى الطاقه والغذاء والوقت وترشيد إستخدام المياه والحفاظ على جودة المياه الجوفيه فى غرب الوادى وترشيد استخدام الطاقه والحد من نمو الصناعات كثيفه الأستهلاك لها مع تطوير مستمر لمصادر الطاقه البديله والمتجدده وتخفيض إستهلاك الكهرباء فى المنازل والمكاتب والمتاجر بنسب يحددها البرنامج سنوياً وتطبيق لضريبه الكربون - تدرج سنوياً - على كل طن وقود تقليدى وتستخدم الحصيله فى تمويل برامج الطاقه المتجدده ؛ إن مستقبل التنمية وتنافسيه مصر على المستوى الدولى يعتمدان على إستراتيجية طويله ومتوسطه المدى للطاقة يقرأها مجلس الشعب الجديد كمشروع إقتصادى قومى لبناء دولة ما بعد عصر مشتقات الكربون .

(6) ولا خلاف على ان التطور التكنولوجى يعد مفتاح التحديث بالنسبة لمصر بشرط تكامله مع العناصر الأخرى للأصلاح ، والتطور التكنولوجى لمصر لا يمثل حلاً لمشكلات الحاضر فقط بل هو هدف إستراتيجى للوفاء بإحتياجات الأجيال القادمة من طاقة وغذاء ومياه وبيئة نظيفه ونمو متوازن قابل للإستدامه لا يؤدى إلى نضب الموارد الطبيعىة ، وكما يتطلب الأمر تكوين مشاركات مع الجامعات والمؤسسات العلميه المرموقه فى العالم والوصول بكفاءة إلى نظم المعرفة العالميه من خلال برامج الأبحاث المشتركة ، ويتطلب أيضاً تحقيق التوافق فى المواصفات القياسيه المصريه مع التطور فى المواصفات العالميه للمنتجات والخدمات، وجذب العلماء

المصريين بالخارج للعمل فى منظومة الأبحاث فى مصر ، والأمل معقود على مدينة زويل العلمية للقيام بدور العامل الحفّاز فى تحقيق هذه الروابط العلمية والتكنولوجية .

"رابعاً": الإطار المساند للتنمية الإقتصادية

● من الضرورى إدراج كافة العناصر السابقة ضمن إطار مساند للتنمية الإقتصادية يرتكز على جهاز إدارى كفاء ونظيف وإعلام مهنى وموضوعى وحركة مؤثرة على ساحة الإقتصاد العالمى .

(1) إعادة هيكلة الجهاز الإدارى للدولة أصبحت ضرورة ملحة بحيث تشمل عدد ونوعية الوزارات والأجهزة والهيئات التابعة للحكومة وسلطات وصلاحيات الإدارة المحلية والتوازن الصحى بين المركزية واللامركزية والقواعد التى تحكم الموازنة العامة وموازنة المحليات ونظم إختيار قيادات الجهاز الأدارى للدولة تطبيق آليات الإدارة بالأهداف على وحداته المختلفة والتعاقد على هذه الأهداف مع القيادات المختارة ونظم تقييم أداء الأجهزة الحكوميه ودور الأجهزة الرقابية والمشاركة الشعبية فى الاشراف والرقابة على الخدمات المؤداة للمواطنين وأخيراً قواعد المشاركة بين العام والخاص فى أداء بعض الخدمات للجمهور .

(2) التعامل مع معطيات العولمة من خلال دور قيادى لمصر فى مجال الإقتصاد الدولى بمشاركه الهند والبرازيل ودول العالم الثالث وبمساندة المجتمع المدنى العالمى للمطالبة بإصلاح وتطوير المؤسسات الدوليه ولمحاولة التوصل مع شركائنا من الدول الصناعيه إلى توازن جديد للعلاقات الإقتصاديه الدولية يرسى قواعد عادلة للتجارة العالمية ويوجد مدخلاً جديداً للملكية الفكرية وخاصة فى صناعة الدواء ويعوّض عن تدهور البيئة والتغير المناخى ويصلح المعمار المالى الدولى وينظم حركه الأحتكارات الدولية .

(3) تطوير منظومة الأعلام المصرى - المرئى والمسموع والمكتوب - صارت ايضاً ضرورة ملحة لضمان الحياد والموضوعية فى السياسة والأقتصاد بحيث تشمل فى الأساس شكل ملكية وسائل الإعلام مسترشدين فى ذلك بما يطبق فى العالم ، فى سنغافورة - على سبيل المثال - يحرم على فرد أو عائلة إمتلاك أكثر من 3% من رأس مال المؤسسة الإعلامية ، وتحد اللجنة الفيدرالية الأمريكية ملكية الأجانب بحد أقصى 25% فى أجهزة الأعلام المختلفة ، وفى بعض الدول تتوزع الملكية بالأسهم بين الصحفيين والعاملين بالمؤسسة الإعلامية وجمهور القراء وأحياناً بمشاركة أيضاً فى الأسهم من البنوك الوطنية التى تمتلكها الدولة.

شريف دلاور.

برج العرب فى 2012/1/22